القمة العربية للماء
SOMMET ARABE DE L'EAU

القمة الأكاديمية العربية الأولى حول المياه
إعلان الرباط
إعلان الرباط في القمة الأكاديمية العربية الأولى للمياه.
بتاريخ من 04 إلى 07 مارس 2024

نحن الأساتذة الباحثين والخبراء وممثلي المنظمات الوطنية والدولية وفاعلي المجتمع المدني العاملين في مجال المياه المجتمعين بالرباط خلال القمة الأكاديمية العربية حول المياه التي نظمتها مؤسسة مفتاح السعد للرأسمال اللامادي للمغرب، وكلية العلوم بجامعة محمد الخامس بالرباط وسفارة الماء أيام 4 و5 و6 و7 مارس 2024،

نذكرً بما يلي:

- على الصعيد العالمي، تتسم المياه بأهمية بالغة باعتبارها مورداً حيوياً لحياة الإنسان والزراعة والصناعة والنظام البيئي ككل. وهذه المعطى ينطبق بنفس القدر على البلدان العربية؛
- مواجهة هذا المورد الأساسي لتحديات متزايدة مثل الندرة والتلوث وعدم المساواة في الحصول عليه؛
- معاناة العديد من الدول العربية، وخاصة تلك الواقعة في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة، من نقص مزمن في المياه. إن موارد المياه المتجددة محدودة، وغالباً ما يتجاوز الطلب عليها العرض المتوفر، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على إمدادات المياه المتاحة؛
- معاناة إدارة الموارد المائية في العديد من البلدان العربية من القصور، مما يؤدي إلى مشاكل مثل الضياع والتلوث والافتقار إلى البنية التحتية المناسبة لتخزين المياه وتوزيعها؛
- اعتماد بعض الدول العربية بشكل كبير على مصادر المياه غير التقليدية ، مثل تحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة؛
- أن الحلول غير التقليدية مكلفة وتستهلك الكثير من الطاقة ؛
- كون البلدان العربية معرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ، مثل ارتفاع درجات الحرارة، ونوبات الجفاف المتكررة، وظواهر الأرصاد الجوية القصوى؛
- تواجد تفاوتات كبيرة في الوصول إلى هذا المورد في العديد من البلدان العربية. وغالباً ما يكون سكان الريف والمهمشون هم الأكثر تضرراً، مع محدودية فرص الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي وخدمات النظافة الأساسية؛
- كون الظاهرة تفرض تحديات فنية وتكنولوجية جديدة لتطوير هياكل الصرف الصحي ومياه الشرب.

ونعتبر أنه تم اتخاذ إجراءات لمعالجة الإجهاد المائي في الوطن العربي، ومن بينها:

- • استثمار العديد من الدول العربية، وعلى وجه الخصوص المغرب والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر، في مرافق تحلية مياه البحر لتلبية الطلب المتزايد على مياه الشرب والري؛
- • إنشاء بعض الدول العربية لأنظمة متطورة لمعالجة مياه الصرف الصحي لإعادة استخدامها في الزراعة والصناعة وغيرها من الاستخدامات غير الصالحة للشرب؛
- قيام العديد من الدول العربية ببناء سدود وخزانات لتخزين مياه الأمطار وإدارة الموارد المائية بشكل أكثر نجاعة. فعلى سبيل المثال، قام المغرب، بالإضافة إلى سياسته الاستباقية في بناء السدود، بإنشاء الطريق السيار لتقل المياه بين الأحواض المائية،كما قامت مصر ببناء سد أسوان على نهر النيل للسيطرة على الفيضانات وتوفير المياه للري؛

- إطلاق حملات توعية وبرامج للحفاظ على المياه في العديد من الدول العربية ولتشجيع الاستخدام المسؤول لهذا المورد الثمين. وتشمل هذه المبادرات تدابير مثل إصلاح التسريبات، واعتماد تقنيات الري الفعالة وتعزيز سلوكيات توفير المياه؛
- قيام بعض الدول العربية بتطوير مبادرات تعاون إقليمية لإدارة الموارد المائية العابرة للحدود بشكل فعال. فعلى سبيل المثال، تم عقد اتفاقيات بين دول حوض النيل لتنظيم استخدام مياه النهر.

- **نذكر** ب:
- استخدام، منذ فترة طويلة ، الواحات والمناطق القاحلة في العالم العربي لتقنيات الري التقليدية مثل القنوات والفجارات والخطارات و الأفلاج. وتساعد هذه "المهارات و المعارف" على احتجاز المياه الجوفية ونقلها إلى المناطق الزراعية، مما يتيح الاستخدام الفعال للمياه لري المحاصيل؛
- التنظيم التقليدي المعتمد في العديد من المجتمعات العربية لإدارة المياه بشكل جماعي، حيث تعتمد أنظمة تقاسم المياه وتبنيه القواعد اجتماعية وثقافية راسخة. وتعزز هذه الممارسات التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع وتساهم في الاستخدام العادل والمستدام للمياه؛
- تطوير سكان المناطق القاحلة في العالم العربي التقنيات المبتكرة لجمع وتخزين مياه الأمطار خلال مواسم الأمطار. تُستخدم أنظمة تجميع مياه الأمطار، مثل الصهاريج والخزانات و المطمورة، لتخزين المياه واستخدامها لاحقًا خلال فترات الجفاف؛
- اعتماد الممارسات الزراعية التقليدية في العالم العربي، مثل الزراعات الغابوية، وتناوب المحاصيل واستخدام المحاصيل المقاومة للجفاف، وهي في جلها أكثر استدامة وصديقة للبيئة من الزراعات الحديثة المكثفة. كما تحافظ هذه الممارسات على خصوبة التربة، وتقلل من تآكلها و لا تبعث غازات ، وتقلل من استخدام المدخلات الكيميائية والمياه.

- **ندعو** إلى:
- المحافظة وتثمين المعرفة المرتبطة بطرق الري التقليدية وتعزيز معارفها و مهاراتها ، والتي تعرف ديمومتها من خلال "الخطارات"، وما تسمى أيضًا "القناة" أو "الفجارات"؛
- الحفاظ على "الخطارة" وترميمها وإعادة تأهيلها بموازة تسطير برامج تكوينية تتمحور حول تناقل "المعارف و المهارات" بين الجيل الحالي (شيوخ الخطارة) الرجل الكنز كما يسمى في المعاهدات الدولية و الجيل الصاعد من الساكنة المهتمة و المستفيدة.
- التشجيع والاستثمار في التوعية والدراسات والتدرايب والبحوث العلمية حول "الخطارات"؛
- العمل على إدراج معارف "الخطارات" في التراث العالمي لليونسكو؛
- إشراك الشباب في الترويج لأساليب أجدادنا في تقاسم المياه؛
- اتخاذ تدابير ملموسة لصالح المجتمعات التي تعيش في مناطق الواحات؛
- الاعتراف وتعزيز أساليب الأجداد لإدارة المياه في العالم العربي كنموذج للاستدامة والمرونة. وغالباً ما تتكيف هذه الممارسات التقليدية، التي طورها السكان المحليون على مدى قرون، مع الظروف البيئية المحددة للمنطقة وتستند إلى الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد المائية؛
- دمج هذه الأساليب القديمة لإدارة المياه في سياسات وبرامج إدارة المياه الحديثة. يمكن للبلدان العربية الاستفادة من الخبرات والحكمة المتراكمين عبر الأجيال لتعزيز الاستخدام الأكثر استدامة وإنصافا للموارد المائية. وتقدم هذه الممارسات التقليدية نموذجاً قيماً لإدارة المياه بشكل أكثر مرونة وصديقة للبيئة في العالم العربي وخارجه؛

- تشجيع وإجراء بحوث علمية مكثفة ودعم جهود البحث الأكاديمي التي تهدف إلى فهم التحديات المعقدة المرتبطة بتدبير المياه. سيكون هذا الجهد البحثي الدقيق ضروريًا لإيجاد حلول ،قابلة للتكيف ومستدامة ، تلبي الاحتياجات من المياه مع الحفاظ على هذا المورد الثمين للأجيال القادمة؛

- إثراء العرض البيداغوجي من تكوينات وتدارب في الجامعات لصالح خبراء المستقبل في مجال المياه، وذلك من خلال تنفيذ مناهج في مختلف تخصصات علوم المياه مثل الهيدرولوجيا وهندسة المياه وتدبيرها . وهكذا ستقوم الجامعة بتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لتدبيرالمشاريع المعقدة المتعلقة بالمياه؛
- إنشاء، في الجامعة وبتعاون مع المجتمع المدني، برامج توعية وتثقيف لعامة المواطنين حول القضايا المتعلقة بالمياه. على الجامعة، مع المجتمع المدني، المساهمة القيمة في إعلام وتعبئة السكان حول القضايا المتعلقة بإدارة المياه من خلال إنشاء برامج توعية ومؤتمرات ومبادرات تهدف إلى نقل المعرفة ، مما من شأنه تعزيز المشاركة العامة والانخراط الشامل في تنفيذ القرارات المستدامة؛

- تأسيس علاقات تعاون بين الجامعات والمنظمات الوطنية والدولية، بما يعزز تبادل المعرفة وتقاسم أفضل الممارسات وإجراء مشاريع بحثية مشتركة. وستساهم هذه الإجراءات في تعزيز المهارات وفي تكريس المقاربة الجماعية لمواجهة التحديات العالمية في تدبير المياه.

- اعتماد أنظمة جديدة لإنشاء البيانات والوصول إلى المعلومة وتبادلها ، وتعزيز القدرة على رصد وتقييم كل من العرض والطلب على المياه ، واستخدام ميكانيكيات حديثةآلية لتدبير المياه في الأزمات. ومن شأن استخدام التقنيات الجغرافية المكانية (géospatiales) والأقمار الصناعية أن يساعد في جمع المعلومات المتعلقة بإمدادات المياه والطلب عليها في الوقت الفعلي، هذا مع الاستثمار في منصات البيانات وأدوات مراقبة المخاطر؛

- تعزيز التنسيق والانسجام بين القطاعات مع اعتماد مقاربة صاعدة في صياغة وتنفيذ السياسات العمومية، ومن خلال جعل هذه السياسات واضحة وشفافة من حيث الأهداف والوسائل الممنوحة ومعايير الجودة وأليات ضمان تنزيلها على أرض الواقع،وكذا من خلال مواءمة الإطار التشريعي؛
- تعزيز المساءلة وأساليب حل المشاكل وآليات التدقيق وتعزيز الرقابة على إدارة المياه وتوفير غرف المياه على مستوى التنظيم القضائي في الدول العربية؛

- وضع سياسات تعززالانتقال من مشاريع تجريبية إلى مشاريع مؤثرة كبيرة واسعة النطاق؛
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص و الشبه العام والتعاون الإقليمي والعالمي في مجال تدبير المياه وتعزيز التعاون الدولي مع البلدان ذات الخبرة المثبتة في مجال المياه، ولا سيما فيما يتعلق بالتدبير الرصين للمياه، واستعمال الطاقات المتجددة في مشاريع تحلية مياه البحر والحكامة الذكية لقطاع المياه؛
- تجويد أليات الوصول إلى التمويل المناخي والرفع من الاستثمارات الموجهة للمشاريع المتعلقة بتدبير المياه؛
- إجراء دراسات الأثر قبل الترخيص للمشاريع الزراعية، والتي يمكن أن تستهلك الكثير من المياه دون إضافة قيمة إلى هذا المورد الاستراتيجي؛

- إنشاء نظام المحاسبة المائية، التي تربط السلع النهائية أو الوسيطة بالكمية اللازمة من المياه لتصنيعها، وجعل ندرة المياه معيارا للموافقة على المشاريع الاستثمارية؛
- بناء، بشكل جماعي مع الشباب، شبكة موحدة من الأفكار والمهارات للمساهمة في إدارة المشاكل المتعلقة بالمياه؛

- الرفع من مستوى الوعي بأهمية إجراء تحول عميق في أنماط الحياة والنماذج الغذائية والممارسات الفردية والجماعية بهدف الحفاظ على المياه، وذلك من خلال تنفيذ حملات التواصل

- المحلية، طول السنة، ودمج قضية الماء في القضايا الوطنية وفي التعليم باعتباره منفعة عامة يجب الحفاظ عليه، وتطوير شعار "مقتصد للمياه" بهدف اعتبار المياه مورد نادر يجب إدامته.
- جعل التكيف مع تغير المناخ عنصرا رئيسيا في سياسة المياه واعتماد نهج متكامل مثل "الترابط بين المياه والغذاء والطاقة والنظام البيئي".
- تشجيع الحفاظ على المياه في جميع مستويات نظم الإنتاج؛
- إنشاء مركز عربي للابتكار يهدف إلى تشجيع البحث وتطوير حلول جديدة لمشاكل المياه في المنطقة؛
- إنشاء أمانة دائمة في المغرب بين الدول العربية، تكون مسؤولة عن ضمان استمرارية وتعزيز المبادرات لصالح المياه، وذلك على المستوى الأكاديمي والمجتمع المدني.

الرباط في 07 مارس 2024